الأمن القومي اليمني وتحديات تحقيقه

مبارك علوي محمد لزنم*

تاريخ تسلُّم البحث : 2023/11/20م تاريخ قبول النشر : 2024/2/27م

الملخص

يتناول هذا البحث مفهوم الأمن القومي، وجملة من العناصر النظرية التَي تؤسس لوضع إطار عام للأمن القومي اليمني، الذي يُعَدُّ محورًا مهمًا لسيادة الدولة واستقرارها، وأساس البقاء على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي في ظل التطوَرات والتحديات المتسارعة، بناء على ذلك تم التَطرق إلى أهم المحاور التَي تؤدي إلى تحقيقه، والتحديات والمهددات الدولية للأمن القومي اليمني.

وقد خُتم البحث بنتائج منها وجود انتهاكات خطيرة للأمن القومي اليمني. وذكر البحث توصيات أهمها ضرورة وحدة الإرادة القومية، والعربية؛ لاستعادة الأمن القومي اليمني، والعروبي.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي، والتحديات، والمهددات.

المقدمة:

الأمن القومي اليمني وحقيقته آمن الثوابت القومية، وصيانتها من التهديدات التي تعرضت لها جغرافيا وتاريخ الدولة وكيانها. ومما تسعى إليه الدراسات– ومنها هذه الدراسة– ترسيخ هذا المفهوم الأساس لأمن الدولة في مرحلة في غاية الصعوبة؛ نتيجة الصراع بين القوى الكبرى في هذا العالم والصراع الداخلي، فالأمن القومي بمفهومة الشمولي غير قابل للتجزئة فهو: أمني بمؤسسته العسكرية، واقتصادي بمؤسسته الإنتاجية، والتجارية، والخدمية، والاقتصادية والصحية، وتعليمي بمؤسسته التعليمة، والثقافية، والعقائدية، وهو بذلك التكامل الكلي للبعد الاقتصادي والتنموي، والبعد التشريعي لحماية وصيانة الشعب من المهددات من خلال وحدة الإرادة السياسية والسيادة المحمية بقوة القانون وقوى الدولة الشاملة وتحقيق الأمن الشامل (Total Security)، الذي يُعدُّ أمرًا نادر الحدوث في أيَّة دولة.

بدأ القرن العشرون بعالم متعدد الأقطاب، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر عالم ثنائي القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي)، وبنهاية الحرب الباردة في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي تحول العالم إلى نظام القطبية الواحدة بقيادة الولايات المتحدة حتى قيام الثورات العربية عام 2011م، أو ما يعرف بثورات الربيع العربي، تلك الثورات التي عجزت عن تحقيق أهدافها، بل تكاد تكون في معظمها معول هدم للأمن القومي العربي في ليبيا، وسوريا، واليمن، والسودان على سبيل المثال لا الحصر. ومظاهرات وثورات الشعوب الأوربية بعد صعود روسيا مجددًا، وحربها على أوكرانيا والتحديات الجسيمة المهددة للأمن العالمي، وتطور مسار الأحداث، وزيادة حدة الصراعات بين الدول العظمى والتلويح باستخدام الأسلحة الاستراتيجية، والسياسات التوسعية للولايات المتحدة الأمريكية، وربيبتها إسرائيل وروسيا الاتحادية، والصين الشعبية، أهم أقطاب التنافس الدولي لمد نفوذها لحماية مصالحها على حساب أمن المنطقة العربية، فاقم حجم التحديات والتهديدات للأمن القومي اليمني، مما يضع المسؤولية الكبيرة أمام قيادتنا السياسية؛ لاستلهام أثرها القيادي للأمة وتلبية طموحات هذا الشعب.

* أستاذ القانون الدولي وحقوق الإنسان – كلية الشرطة – حضرموت.

مشكلة البحث:

يُعَدُّ الأمن القومي اليمني من القضايا المحورية على الصعيد الإقليمي والدولي، وفي هذا السياق سنحاول الإجابة عن الإشكالية الآتية: كيف يمكن تحقيق الأمن القومي اليمني؟.

وتتفرع منه الأسئلة الآتية، وهي (مشكلة البحث):

1- هل هنالك تساهل وطني واستفزاز دولي للأمن القومي اليمني ؟

2- ما هي أجهزة الدولة بالأبعاد الوطنية والقومية والتشريعية ؟

3- هل هنالك مهددات وتحديات للأمن القومي اليمني؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء الأسئلة تتمثل فرضيات الدراسة في:

1- هنالك تساهل وطني وانتهاك دولي للأمن القومي والعربي.

2- ضعف أجهزة الدولة بأبعادها الوطنية والقومية والتشريعية كلها.

3- هنالك مهددات وتحديات للأمن القومي اليمني والعربي.

أهداف الدراسة:

1- تسليط الضوء على تحديات الأمن القومي اليمني؛ كونه محورًا مهمًا للأمن القومي العربي والسلام العالمي.

2- تدارك مخاطر استباحة الأمن القومي اليمني، والتهديدات، والتحديات لأمن الأمة العربية.

أهمية الدراسة:

1 – تكمن اهمية الدراسة في توضيح ما يعنيه مفهوم الأمن القومي اليمني بما يحاكي الواقع والوقوف على الأسباب التي أدت إلى هذه التحديات.

2 – لفت الانتباه إلى حجم تلك التحديات كي تكون إضافة نوعية لمراكز الدراسات والمكتبات العربية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي، والتحليلي، والوصفي الاستقرائي.

تنظيم البحث:

ينقسم البحث على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الأمن القومي اليمني وتطوره تاريخياً.

المبحث الثاني: خصائص وركائز الأمن القومي.

المبحث الثالث: الأمن القومي اليمني وتحديات تحقيقه.

المبحث الأول

مفهوم الأمن القومي اليمني وتطوره تاريخياً

أولًا: تعريف مفهوم الأمن القومي اللغوي والاصطلاحي:

أ- **الأمن القومي في اللغة:** هو نقيض الخوف. أمِن، أي: حقق الأمان. يقول ابن منظور:" أَمِنْتُ فأَنا أَمِنٌ، وآمَنْتُ غَيْرِي مِنَ الأَمْن والأَمان. والأَمْنُ: ضدُّ الْخَوْفِ. والأَمانةُ: ضدُّ الخِيانة. والإيمانُ: ضدُّ الْكُفْرِ. والإيمان: بِمَعْنَى التَّصْدِيقِ، ضدُّه التَّكْذِيبُ. يُقَالُ: آمَنَ بِهِ قومٌ وكذَّب بِهِ قومٌ[1]. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ﴾[2]. وهذا المفهوم يشير إلى تحقيق حالة من عدم الشعور بالخوف، وإحلال الأمان بأبعاده الجسدية، والروحية كلها؛ كونه قيمة إنسانية كونية للفرد، والدولة؛ لأن الإنسان يخاف في حياته مما يحيط به من الجوع والخوف، والدولة كذلك، فهي في صراع مع محيطها الدولي والإقليمي، وتسعى لتأمين المجتمع بالتنمية الشاملة والمستدامة، قال الله تعالى:﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا الْبَلَدَ آمِنًا﴾[3]. واستمرار ديمومة الأمن، مقرونًا بتطبيق تلك النظم والشرائع في مجملها. وقد يُفقَد الأمن؛ بسبب عدول المجتمع عن شريعة الله سبحانه، وما ارتضاه لهم في هذه الحياة. قال تعالى:﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾[4]. ومعلوم أن تبدل الخوف بالأمن من البشر أنفسهم، فالمسؤولية- هنا- جماعية؛

لصيانة الأمن القومي. فالأمن– إذن– نقيض الخوف. وأما قومي فهي الدولة بالمعنى القانوني للدولة، وبحسب هذا الاتجاه لأمن الدولة بمعناه الداخلي، والخارجي، والنظام السياسي[5]. فمعنى الأمن القومي – بناء على ما سبق– معروف لدى الشعوب المنطوية داخل الدول كل ما يلبي حاجياتهم في الكرامة، والتحرير من جوانب الخوف كلِّها.

ب – الأمن القومي اصطلاحًا:

هناك تعريفات كثيرة لرواد هذا الميدان نورد منها بعض المفاهيم للأمن القومي على وفق النظم وتطبيقاتها، يقول بعضهم في تعريف الأمن القومي إنه: مرادف لبقاء الدولة وسلامة كيانها ومقوماتها وحماية قيمها[6]. وصيانة سيادتها. مفهوم الأمن القومي عند (هارولد لا سويل): فكرة سيادة الدولة، فالسيادة الخارجية تعني: قدرة الدولة على اتخاذ قرارات السياسة الخارجية من غير إملاءات خارجية، أما السيادة الداخلية فتعني: قدرة الدولة على بسط قوانينها على الأقاليم كلها. والأمن القومي تأمين كيان الدولة والمجتمع من الأخطار التي تهددها داخليًا وخارجيًا.

ويتبادر إلى الذهن السؤال التالي، أي أمن قومي سنتحدث عنه بعد انتهاك السيادة والاستقلال للأمن القومي اليمني ؟!، عثرت على قول لأمين هويدي يتضمن المعنى نفسه، مفاده: لقد كتبنا الكثير عن الأمن القومي العربي المستباح، وعدم احترام الحدود السياسية، وخلطها الغريب مع الحدود، وفرض الأمر الواقع على أساس الحقائق الجغرافية، وليس على أساس العدالة والشرعية في ظل غياب القانون الدولي تحت سمع وبصر المنظمات الدولية والدول العظمى، ومجلس الأمن الدولي وهذا ما تستغله إسرائيل؛ لقلقة المنطقة وفرض أطماعها بالقوة[7]. كما يعرّف الأمن القومي بأنه: قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديدات بغض النظر عن شكل هذه التهديدات ومصدرها[8]. ويقول روبرت ماكنمارا – وزير الدفاع الأمريكي الأسبق– معرفًا الأمن القومي اقتصاديًا: الأمن هو التنمية[9]. وعرفه والتر لبمان، بـــ" قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية بالقيم الأساسية من أجل تجنب الحرب، وأن تتمكن من المحافظة على هذه القيم عند التحدي عن طريق الحرب. ولا شك أنه يقصد قيم السيادة والاستقلال والمصالح الحيوية للدولة والقدرة على الردع عند الاقتضاء". والأمن الوطني في منظور آند براون (Arnownd Brawn): القدرة على المحافظة على الأمة، وعلى كرامتها وأراضيها واقتصادها، وحماية مواردها الطبيعية، ودستورها من أي اعتداء خارجي". ويعرفه ملهم السياسة الأمريكية ومستشار الأمن القومي هنري كيسنجر" بأنه: تصرف يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء؛ وهو ما يتفق مع الميثاق الأممي المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة " بأنه ليس في هذا الميثاق ما يضعف، أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة ".

وعرفه بعضهم بـــ" تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تعددها داخليًا وخارجيًا، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف اقتصاديًا واجتماعيًا؛ لتحقيق الأهداف والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع"[10]. والآمن القومي يعني: أمن الدولة، واستقلالها، وسلامة أراضيها، وسيادة والقانون وقوته، والردع معًا لتحقيق الأمن الشامل.

وبناءً على ما سبق؛ يتبين لنا أن الأمن القومي اليمني يكتسب بُعدًا استراتيجيًا من خلال تحقيق الأمن الشامل والاستقلال والسيادة، . ويخلص البحث إلى تعريف موافق لتلك المرحلة وتحدياتها وهو أنه: يعني

حسن استعمال قوى الدولة الشاملة لحماية أمنها الداخلي والخارجي، وسيادتها واستقلالها وثوابتها، سلمًا وحربًا.

وعلى ذلك فالأمن القومي ليس هو القوة العسكرية وحجمها وكفاية تلك القوات وإن كان سر صمودها، والأمن القومي ليس هو الاستراتيجية القومية وإن كان يتضمنها، إنما الأمن الحقيقي للدولة يكمن في التنمية الشاملة ومنع التهديدات في الحاضر والمستقبل، لقيم الدولة الثلاث " المجال الحيوي للدولة، والحرية، والازدهار"، بما يكفل للامة حياة مستقرة تساعد على النهوض والتقدم.

ثانياً: تطور مفهوم الأمن القومي تاريخياً:

أ- **المستوى الدولي والعالمي:** يسعى الإنسان منذ القدم إلى الأمن؛ كونه مطلبًا فطريًا، فالفرد يسعى إلى حماية نفسه بأسلحته التقليدية مما يحيط به من مخاطر. وهذه المرحلة تعرف بالأمن الفردي. ثم يسعى الإنسان مع وجود الأخطار المحدقة به إلى قوة الكيانات الاجتماعية تحقيقًا لسبل الأمن؛ فلهذا تطورت الكيانات التنظيمية

وظهرت المراكز السياسية في القرن التاسع بظهور الدول المستقلة ذات السيادة؛ تلجأ إلى الوحدات السياسية على النطاق القريب والبعيد من التهديدات، الذي أطلق عليه علماء الجغرافيا السياسية والجيوبولتيك- على وفق الحيز الذي يحدها، وبحسب قدراتها العسكرية لحماية كيانها من خلال خلق تحالف مع دولة، أو عدة دول؛ لتحقيق أمنها- الأمن الجماعي للدول المتحالفة.

والأمن القومي تعد نشأته نشأة أمريكية بأهداف سياسية، حيث برز لأول مرة محورًا من محاور السياسات الخارجية للدول العظمى في مدة الحرب الباردة، وقد شاع بعد الحرب العالمية الثانية، لكن يمكن القول أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر بعد انعقاد معاهدة (وستفاليا) عام 1648م، التي أسست لمفهوم الدولة القومية[11].

وهنا يتضح أن الأمن كان هدفًا فرديًا، ثم تطور ليكون للفرد والجماعة معاً؛ محققًا الأمن للجماعة والوحدة السياسية بحسب الوسائل المتاحة.

من أهم الظواهر التي أدت إلى ظهور مصطلح الأمن القومي في القرن العشرين قبل ظهور الحرب العالمية الأولى، ظاهرة الأيدولوجية التي لعبت أثرت تأثيراً في التاريخ السياسي الأوربي، فقد كانت معظم أحزاب وشعوب غرب ووسط أوربا تدين بالولاء للمؤسسات الوطنية الليبرالية التي تنادي بفكرة المجتمع السياسي المثالي الذي تضمه (الدولة القومية) التي يتخاطب شعبها بلغة واحدة، ويشترك في تاريخ وعادات واحدة، ويطالبون بتوفير الأمن لهذه الدولة كي تنمو وتزدهر.

لقد أنهت الحرب العالمية الثانية – تحالف الأضداد الرأسمالية والبلشفية الشيوعية- التي أفرزت نظامًا ثنائي القطبية، قسمت العالم على معسكرين، وشهد العالم صراعًا حادًا على مختلف الصعد . أثرت الخطوط الجيوسياسية الأمامية المدعمة بالعناصر الثقافية، والتاريخية المتراكمة لأي مجتمع، تأثيراً مهمًا في تشكيل وضع هذا المجتمع في الساحة الدولية ، كالتنظير لإقامة مؤسسات إقليمية وعالمية تعنى بمسألة التنسيق والتعاون بين وحدات المجتمع الدولي، والاندماج الاقتصادي والسياسي بعد ظهور السلاح النووي في نهاية الحرب العالمية الثانية ودخوله في تسليح القوة العسكرية أثناء الحرب الباردة، وانقسام العالم بين محور الشرق والغرب مما دعا إلى تبني استراتيجية الأمن القومي منذ ستينيات القرن الماضي، والتسابق النووي مع انحسار ضمني لحركة عدم الانحياز، والتعايش السلمي، والانفتاح بحثًا عن تحقيق السلم والأمن في العالم اللذين أصبحا هاجسًا كبيرًا في العلاقات الدولية[12]. وفي حين سقوط جدار

برلين سنة 1989م، نهاية الحرب الباردة، وتفكك المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي، تهيأت الفرصة التاريخية للولايات المتحدة الأمريكية للتفرد بقيادة العالم بقدراتها، وإمكانياتها الاقتصادية، وقدراتها العسكرية، والتكنولوجية، ونموذجها الفكري والثقافي العولمي، وقادت دول العالم بالإغراء حينًا والإجبار حينًا آخر للاقتداء بها، هذه الفرصة التي حظيت بها جاءت نتيجة التخطيط الاستراتيجي الشامل[13].

وانتهت هذه المدة بتفكك الاتحاد السوفيتي، ولم تكن الأمة العربية بأسعد حظًا من ذي قبل لا سيما بعد أزمة الحدود الكويتية العراقية، وما تلاها من غزو للكويت عام 1990م[14]. وقد اضطلعت الولايات المتحدة بمهمة النظام العالمي الجديد وقد انعكست هذه الوضعية البالغة التأثير على التوازنات العالمية والإقليمية المعنية بالشرق الأوسط بصفتها القوة العظمى. ليتحقق بعد ذلك الحلم الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في احتلالها للعراق 2003م، عقب أحداث سبتمبر 2001م، وقد وضعت العراق في مقدمة الأهداف الحيوية المراد احتواؤها، والسيطرة عليها لمتطلبات استراتيجية يأتي في مقدمتها أمن اسرائيل، والسيطرة على الثروات النفطية، وردع بقية الدول على الانصياع لمخططاتها الاستراتيجية العالمية[15]. وأصبحت الولايات المتحدة كقطب عالمي وحيد، فإنها تتدخل خارج حدودها على أساس مصلحي وليس فقط بما تربطه بالإرهاب واتهامات في غالبها مزيفة. إن سياسات أمريكا لأمنها القومي وتحقيقه يكمن من خلال سعيها المستمر من خلال مهاجمة دول أخرى، كما تسعى الولايات المتحدة إلى الإبقاء على هيمنتها العالمية، بوصفها قوة عظمى تقوم بالهجوم على أي بلد في العالم حتى من دون ذرائع معقولة أو مقبولة.

يرى مختصون في الشؤون العسكرية أن الأسلحة النووية بعد انتهاء الحرب الباردة التي كانت تهدد العالم بحرب شاملة، حافظت على مجالها في تحقيق الأهداف الآتية:

1- تحقيق التوازن الاستراتيجي بين القوى الإقليمية حتى يتم التوصل إلى اتفاق نهائي، ومن أمثلة ذلك ما يحدث في شبه القارة الهندية من صراع بين الهند وباكستان، فكلاهما يسعى لتطوير نووي، وكذا وسائل الإطلاق الصاروخية.

2- تحقيق الردع بمثل ما تقوم به إسرائيل الآن وهي الدولة النووية الوحيدة في المنطقة باحتفاظها برسالة ردع للدول العربية المعنية؛ بأنها تمتلك الأسلحة وقادرة على استخدامها في حين تعرضها للتدمير[16].

مع تنامي قوة الصين وروسيا الاتحادية وطموح الرئيس بوتن في عودة أمجاد الاتحاد السوفيتي، تعود ملامح الحرب العالمية الثالثة مجددًا بعد الغزو الروسي على أوكرانيا، أصبح الأمن الدولي اليوم محفوفًا بالمخاطر في الحرب الحامية التي تدور رحاها بين أوربا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الروسي "حرب أوكرانيا"، مما حذا بالرئيس بوتين مهددًا باستخدام الوسائل كافة، منها: استخدام السلاح النووي في حالة تعرض سيادة الاتحاد الروسي للعدوان المباشر، وقد أشار الرئيس السوفيتي السابق خروشوف إلى هذه النقطة في منتصف الخمسينيات في خطاب له قائلًا:" إن القدرات العسكرية اللازمة لردع أي عدوان من المغامرة بهجوم نووي لا يمكن أن تتماثل مع تلك القدرات المطلوبة لمحاربة عدو في حرب نووية، فالحد الأدنى المطلوب لمنع الولايات المتحدة من ضرب الاتحاد السوفيتي بالأسلحة النووية، هو تملك أسلحة نووية على نطاق واسع يكفي لإلحاق تدمير أكبر بالولايات المتحدة[17]. ومهما تكن المقاصد البعيدة للسياسات تبقى القوة من أجل البقاء، أو الصراع من أجل القوة، كما يرى ميكيافيلي أن على

الدولة أن تأخذ الحروب الاستعمارية بجدية على أساس أن الدولة التي لم تتوسع على حساب غيرها، تكون عرضة لتوسع الدول الأخرى على حسابها[18].

وكما يتضح بإن الولايات المتحدة وأوربا، قد أخذت مقولة ميكيافيلي على محمل الجد، في أطماعها التوسعية ومن خلال دعم الصهاينة في استمرار احتلالهم للأرض العربية الفلسطينية ومقدساتها، وتحرك الغواصات والسفن الأمريكية والغربية نحو مياه الخليج ومضيق باب المندب، لدعم الحرب على غزة بعد طوفان الأقصى في 7 / أكتوبر 2023م بعد مرور 137 يوماً لا تزال هذه الحرب التدميرية" تم محو أحياء بأكملها في قطاع غزة وهناك بطولات قدمتها المقاومة وكذلك تضحيات بشرية جسيمة ولا تزال الحرب مستمرة حنى اللحظة.

ب- الأمن القومي اليمني في ضوء الأمن القومي العربي:

يتصل الأمن القومي الداخلي بالتهديدات القائمة أو المحتملة داخل المجتمع وقد تكون تلك التهديدات ذات طبيعة سياسية مثل عدم الاستقرار السياسي – كما هو الحال اليمني – وضعف شرعية السلطة، واتجاه الحياة السياسية إلى علاقات العنف بين مكونات المجتمع، وكثرة القوى المؤثرة في صنع القرار، وضعف الشعور بالولاء الوطني إضافة إلى وجود جماعات مصالح لها نفوذ قوي وتسيطر على عملية القرار، إضافة إلى ضعف السلطة التنفيذية، وإهدار كرامة القضاء وهيبته[19]. يمثل الأمن الداخلي الركيزة الأساسية للأمن القومي، من خلال صيانة المجال الحيوي للدولة وإيقاد مشاعل الروح الوطنية والإرادة الحرة التي لا تقبل التعامل معها بالدونية، بل بالعملية التشاركية. وتقع المسؤولية الأولى على القيادة السياسية " المجلس الرئاسي" . ويتضمن الأمن القومي اليمني العربي سلامة الوطن العربي من التهديدات التي تهدد السلام العربي، وتأمين مستقبلهم وتأمين جميع الممرات التي تمر عبر الوطن العربي، أمن البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، والخليج العربي، والبحر الأبيض المتوسط. والأمن القومي العربي على وفق مفهوم الجامعة العربية يعني قدرة الأمة العربية في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانات في الميادين السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية كافة، مستندة على القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الحسبان الاحتياجات الأمنية والوطنية لكل دولة التي تؤثر في الأمن القومي العربي[20].

لقد أبرمت عدد من الاتفاقيات العربية منها، إبرام معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي في عام1951م التي أقرت إنشاء مجلس دفاعي ومجلس اقتصادي لم يتوفر ذلك حتى اللحظة.. لم يكن النقص في الميثاق و لا مجلس الجامعة ولا مؤتمراتها، ولكن– للأسف– في الجار القطري، الذي يفترض أن يكون الجار الأولى بالخيرية، والنصرة والمؤازرة وليس مسرحًا للاجتياحات، ولم يشهد العالم العربي نجاحًا في المؤتمرات على مستوى القمة تذكر، ويحظرنا خطاب تاريخي للزعيم الراحل معمر القذافي منه قوله:" لم يجمعنا للأسف إلَّا هذه القاعة".

ومن خلال تطلع تاريخ المؤتمرات العربية على مستوى القمة كان مؤتمر القمة في عهد جمال عبدالناصر1964م، في مصر العروبة، إذ أصدر الملوك والرؤساء قرارات قومية، منها:

1- تحويل مجرى مياه الأردن.

2- إنشاء القيادة العربية الموحدة التابعة إلى مجلس الدفاع العربي المشترك؛ لتعزيز الدفاع العربي.

ولم يكتب لهذا العمل المشترك النجاح لخيوط عريضة يصعب الخروج منها لذا فقد عجزت الجامعة العربية

عن إيجاد سياسة موحدة، أو حتى متقاربة، حول موضوعات متفق عليها على أنها تعرض الأمن القومي للخطر ، عجزت القمم العربية في تحقيق تطلعات الأمة منذ قمة الخرطوم 1967 حتى قمة القاهرة 2023م، التي تمت بعد طوفان الأقصى وما بين هذا التاريخ فقط تسجيل مواقف، غير قابلة للتنفيذ.

ولم تنجح الدول العربية مؤخراً – في مواجهة المشروع الإيراني في اليمن– ، وخسرت حروبها مع العدو الصهيوني وعند جنوحها للسلم مع العدو في إدارة هذا الملف. استطاعت إسرائيل جر العرب لما تريد خلال تجزئة المفاوضات وإنجازها على مراحل " فبدأت باتفاقيات كامب ديفيد مع مصر 1978م،، ثم أوسلو من السلطة الفلسطينية عام 1993م[21] وتطبيع معظم الدول العربية مع إسرائيل في 2021م، وخرجت أمريكا لتعلن صفقة القرن، ولم يسجل العرب أي موقف ضد هذه الصفقة إلا مواقف إعلامية هزيلة." أهم بنود صفقة " والتي كان أهم بنودها اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل كمدينة واحدة غير مقسمة، ودولة فلسطينية منزوعة السلاح" وجاء طوفان الأقصى ليغسل هذا العار.

وهنا لفتة مهمة لمؤتمرات القمة العربية مفادها أن صدور القرارات شيء، وتنفيذها شيء آخر، وعند التنفيذ يجب احترام إرادة الشعوب العربية، وتطلعات الجامعة العربية وأهدافها الوطنية والقومية، مع مراعاة التوازن بينها والنظام الدولي، كما قال أمين هويدي: المفروض في أي عمل جماعي أن يلعب اللاعبون مع بعضهم لا أن يلعبوا على بعضهم. هناك نوع من الخوف يؤثر تمامًا على أمننا القومي، بل يعطل مسيرته، وهو خوف الدول العربية الصغرى من الدول العربية الكبرى، والضمان يكمن في وجود نظام للأمن القومي العربي يعالج هذا الخوف وأسبابه، منها:

1- احترام الحدود السياسية لأي دولة.

2- عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

3- تحويل الجهود كلها للتكامل الاقتصادي، والدفاعي، العربي المشترك.

4- اللجوء إلى الحوار والتفاوض في الخلافات القطرية وعدم استخدام القوة.

يعلم الناس جميعًا كوارث استخدام القوة ونتائجها الكارثية، فعلى سبيل المثال حرب صيف 1994م بين شمال اليمن وجنوبه، بعد الوحدة الاندماجية المتسارعة 1990م، كذلك الحرب الكويتية العراقية، إضافة إلى صدامات ثورات الربيع العربي منذ 2011م وما آلت إليه تلك الأحداث المأساوية إلى يومنا هذا.

إن الأمل– بعد الله تعالى– في مصر العروبة، بعودة تأثيرها القيادي لفرض السلام مجددًا في اليمن، والعراق، وليبيا، وسوريا، وفلسطين، والسودان. على طريق بوابة التكامل العربي، وعودة أمنها القومي، ولا ننسى أيضًا التأثير المحوري للمملكة العربية، والخليج عمومًا، ففي تظافر تلك الجهود تتحقق الأمنيات. والتنافس القطري ينبغي أن يسخر في خدمة القومية العربية، وأمنها القومي العربي القائم على النظام العادل المحمي بالمنعة العسكرية، بعقيدة قتالية صالحة في ظل سياسة استراتيجية متوازنة، دون ذلك من الصعوبة بمكان تحقيق الأمن القومي. ولابد من التلاحم العربي للدفاع عن فلسطين ومقدسات الأمة خصوصاً بعد اجتياح اليهود لغزة ويجب عدم ترك فلسطين وحدها لأن خذلان فلسطين يعني تهديداً للأمن القومي اليمني والعربي بشكل عام.

المبحث الثاني:

خصائص وعناصر الأمن القومي:

أولًا: خصائص الأمن القومي:

1- الأمن القومي مفهوم استراتيجي شامل يتم من خلاله رسم واستشراف المستقبل بطريقة علمية معتمدة

على دراسات الخبراء في هذا الفن. حيث إن الأمن القومي مفهوم شامل لأوجه الحياة الإنسانية كلها: الطبيعية، والاجتماعية، والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية، والعلمية، والتربوية[22]، مع علاقات اجتماعية سليمة. وفي غياب هذه الأساسيات يصبح الأمن في خطر شديد؛ لأنه أمن مَن؟ ولمَن؟ وبمَن؟ وضد مَن؟، فالأمن الحربي مجاله الاستراتيجية، أما الأمن القومي (Natioat Security). إذن في ظل عدم الاستقرار، والفراغ السياسي والاجتماعي لا يتحقق الأمن القومي، ولا يمكن استعادته عن طريق القوة العسكرية؛ لأن الأمن القومي يقاس بالقدرة، وليس بالقوة، والقدرة هي مجموع القوى الشاملة[23].

ونلحظ –هنا– أنه يمكن تحقيق الأمن القومي اليمني والعربي في حالة تغليب الأمن القومي على المصالح الفردية، أو الذاتية، والإجراءات التي تتخذ للحفاظ على بقاء الحاكم مدة أطول والتضحية بمقدرات الوطن والمواطن، على حساب معيشته الكريمة، والقدرات الإنتاجية والزراعية والصناعية، مما ينذر بخطورة كارثية للأمن القومي.

فالتأمين الذاتي لم يتحقق لعدد من الزعماء العرب التي عصفت بهم ثورات الربيع العربي بصرف النظر عن فشلها في تحقيق أهدافها، فالشاهد هنا، لو تم تقديم الأمن القومي وقوى الدولة الشاملة لكان هنالك ضمان كبير للوطن والمواطن، والتأمين الذاتي، وتحقيق أمن الدولة الشامل شعبًا وحكومةً.

2– الثبات: بمعنى ثابت ودائم على مستوى القيم الأساسية، أو على مستوى الضرورة والأهمية. ومن ثم فإنَّ تغيراً في القيم والسياسات والرهانات التقليدية سواء بالنسبة للدول، أو وحدات النظام الدولي الأخرى، ولا يلغي حقيقة احتفاظ الأمن بالنسبة لها على الدوام بالمكانة الأولى في جدول الاحتياجات، والمصالح، والأهداف، والأولويات، فالقيم المكتسبة تكمن عند بعض الباحثين في " حماية أمن، واستقلال، واستقرار الفرد والدولة على حد سواء"[24].

3– التنوع: الأمن القومي خلاصة التفاعل بين عوامل داخلية، وإقليمية، ودولية؛ إذ إن ثبات وديمومة الأمن القومي على مستوى القيم النظرية العامة، لا يمنع تعدده وتنوعه على مستوى المفاهيم والتطبيقات، الأمنية على وفق مصالح الدولة وأهدافها، وبحسب المخاطر والتهديدات والمتغيرات الداخلية والخارجية، والتقديرات والقدرات، وهذا يعني أن الأمن ثابت على مستوى القيم وما دون ذلك على وفق ما تفرضه المتغيرات، فليس من شيء يبدو لرجال الدولة أعظم شأنًا من العناية بأمن دولهم؛ تأكيدًا لاستمراريتها، والمصلحة القومية متمثلة بداهةً في كل ما يؤكد استمرارية الوحدة السياسية، وحماية المجتمع من التهديدات الداخلية المدعومة بقوى خارجية شريطة أن تكون أهداف النظام السياسي معبرة عن القيم الحقيقية للشعب، وأن تسمح المؤسسات السياسية بتوفير قنوات المشاركة. والتي تقوم على إشراك الجماهير في الراي والتبادل السلمي للسلطة، دون الاستبداد، – وردم الفجوة بين الحاكم والمحكوم– وتفادي الظلم والعنف والأخذ بالشورى والحفاظ على منظومة القيم، وتفعيل أثر الرقابة والمحاسبة، وسيادة القانون[25].

وخلاصة القول فيما سبق، أن خصائص الأمن، والطمأنينة، محورها كبح المخاطر والتهديدات للحياة، واستمراريتها لكل كائن بشري موضوعية كانت أم ذاتية، وله تطبيقات إجرائية على المستويات كلها، على وفق خطط استراتيجية ومحورها الأمن القومي، والمحلي، والإقليمي، والعالمي.

ثانيًا: عناصر الأمن القومي :

1– العنصر الجيوبوليتكي: وهو أرض الدولة وسياستها، وحدودها، ومصالحها، وأهدافها. هناك مفاهيم عرفت الجيوبولتيك الذي يعنى بعلاقة وتأثير

العوامل الجغرافية الأرض في الدولة وأهدافها ومصالحها[26].

يتكون الجيوبولتيك (Geopolitic) من مقطعين: (Geo)، أي: الأرض، و(polotic)، أي: السياسة، فإذا ترجم بشكل حرفي، فمعناه سياسة الكرة الأرضية. وتزداد أهميتها للدولة من خلال قيمتها وموقعها الجيو استراتيجي وموروثها الثقافي، والتاريخي، والجغرافي والحضاري، وتهيئة الظروف المناسبة للانطلاق بالاستراتيجية المخططة للتنمية بما يدفع التهديدات باختلاف أبعادها بالقدر الذي يكفل شعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والخروج من الهيمنة.

لقد فطن لذلك الرسول ﷺ للخروج من هيمنة قريش حينما أدرك صعوبة ظهور دولته في ظل فقدان العدالة، والظلم اليومي بالمسلمين، وقد أشار معلم البشرية الأول محمد ﷺ بالهجرة؛ لأنه كان يدرك بوجود عمق استراتيجي لا يزال قائمًا على العدالة؛ فامر بالهجرة الأولى إلى الحبشة؛ لأن فيها

ملكاً لا يظلم عنده أحد هو (النجاشي)، ثم أمر بالهجرة الثانية إلى المدينة؛ لوجود عمق بشري وإخلاقي فيها من خلال وضع اللبنة الأساسية لقيام الدولة على أساس قوي من الخيرية البشرية، والقيم المعززة بالمنعة، والعدالة السماوية.

لا شك أن ذلك من أهم ركائز الدولة للجوانب المختلفة: الجيو اقتصادي، والجيو ثقافي، والجيو سياسية. فأول من استعمل هذا مصطلح الجيو بوليتك عام 1916م، أستاذ التاريخ والنظم الحكومية كيلين[27] من جامعة جوتبرغ في السويد وعدَّه البعض أول من صاغ مصطلح " الجيوبولتيك" الجغرافيا السياسية[28].

2- **العنصر السياسي:** يشمل المؤسسات السياسية الداخلية والسياسية الخارجية، وما يخص سياسة الدولة أو الحكومة.

أ- المؤسسات السياسية: تعني اتجاهات السلطة السياسية، وأجهزتها ومدى تأثيرها في الجماهير، والأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، والأثر المهم لوسائل الأعلام في شرح أهداف القيادة السياسية والحكومة عمومًا.

ب- السياسية الداخلية: تعني المكونات السياسية والتعرف إلى الأفكار، والاتجاهات، والقيم التي تسيطر على الحياة السياسية، ومدى وجود جماعات المصالح، وقوتها وأوزانها النسبية، وأسلوب تنظيم الأحزاب السياسية، والأهداف المعلنة وغير المعلنة التي يمكن استنباطها عن طريق التحليل وأثر ذلك في صنع القرار.

3- **عنصر السياسية الخارجية:** هي الأداة الأولى للدولة للدفاع عن مصالحها، والذود عن كيانها، وحماية أمنها، ومعتقداتها وقيمها في وجه الأخطار والتهديدات. وتتوقف السياسية الخارجية لدولة ما على الجهاز الدبلوماسي، والرأي العام الدولي، وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة[29].

4- **العنصر الاقتصادي:** ارتبط الاقتصاد بالأمن القومي ارتباطًا وثيقًا، وأصبح علماً مستقلاً يحمل اسم اقتصاد الأمن القومي[30]. وأصبح سلاحًا يستخدم بكثرة في السياسة الخارجية للدول، وتعد التبعية الاقتصادية من أخطر العوامل للأمن القومي؛ لما تسببه من تبعات أشد خطورة من الحرب[31].

5- **العنصر الجغرافي:** وتتمثل في الظروف الطبيعية، والمساحة، وأشكال السطح، والظروف المناخية والنباتية، والموارد المائية. وتعدد السكان من العوامل المهمة نسبيًا في تكوين قوة الدولة لا سيما عند اتساع نطاق فئات العمر في التكوين السكاني للدولة، وتخلق ضخامة السكان مع توافر عوامل أخرى عسكرية للدولة تجعل من الصعب على أية قوة أن تسيطر عليه شريطة أن يرتبط ذلك بالحد الأمثل للسكان،

والقدرات القتالية والتدريبية.

6- **العنصر العسكري:** ويتضمن القوات المسلحة وكيفية إعدادها وتدريبها، وتسليحها ومدى جهوزيتها، والكيفية التي يمكن من خلالها أن تستعمل الدولة قوتها بوصفها أداة لتحقيق الأهداف الأمنية[32]، وتنظيم القوات وتسليحها، والمرونة، والأحلاف، والخبرة القتالية، والتعبئة والإنتاج الحربي، ومعرفة التهديدات الداخلية والخارجية.

7- **العنصر الاجتماعي:** هو ما يتعلق بالناحية الاجتماعية، على أساس الدفاع عن القضايا المجتمعية كلها التي يمكنها أن تعالج بطرائق صائبة تحكمها ضوابط وعلائق ديمقراطية في صناعة القرار، بتزكية المجتمع المدني للقضايا المشتركة في المجتمع الواحد، والحكم الرشيد، والسلم والتداول السلمي للسلطة، والتنمية الشاملة.

8- **العنصر الإنساني:** هو ما يتعلق بالإنسان وحقوقه، والتنمية البشرية وميدان حقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد من أجل التوازن تجاه الدول بصرف النظر عن الاعتبارات اللونية والدينية بهدف النهوض بواقع الأفراد وتطلعاتهم ما يسهم في تحقيق الأمن، والسلم الدوليين.

8 – العنصر القانوني : أي سطوة القانون لمن يحاول الخروج عن الثوابت الوطنية التي لا تقبل المساس بها، أو محاولة النيل من مقدرات الوطن وكرامة المواطن، كونه السياج الصلب للذود عن الدولة وحماية مواطنيها، بعيداً عن الطائفية بكل ألوانها، والعنصرية بكل أشكالها، وهو البعد القانوني والتشريعي الذي لا بد أن يصدر من هذه الهيئات التشريعية بفرض هيبة الدولة، للمواطنة المتساوية أمام القانون وترسيخ العدالة الاجتماعية، والاقتصادية وفرص متساوية لسوق العمل، والوظائف العامة في الدولة، من خلال إحلال الرجل المناسب في المكان المناسب. وتحريم التبعية للدول الأجنبية باعتبارها جريمة كبرى وخيانة عظمى للوطن، وأن تلتزم كافة الأحزاب والمنظمات في حل خلافاتها بالحوار السلمي وعدم الاحتكام إلا لقوة القانون وصوت العدالة الهادر في كل ربوع الوطن لترسيخ الأمن القومي للدولة.

المبحث الثالث

ركائز الأمن القومي اليمني وتحديات تحقيقه:

أولاً: ركائز الأمن القومي : من أهم الركائز التي تشكل محور قوة الأمن القومي، اليمني هي:

أ- **الشعور بالانتماء العقائدي والوطني:** نحن نمتلك حضارة وتاريخاً موغلاً في القدم، وتنمي إلى ثقافة لغة واحدة تعد من أهم اللغات عالميًا، ودين واحد يعد أحد الأديان التوحيدية الثلاثة في العالم، ويختزن قيماً تجسد الناتج الروحي الإنساني والحضاري للأديان التوحيدية كلها لأمة واحدة ذات مساحة واسعة، وعدد كبير من السكان وثروات هائلة نفطية، وغازية، وزراعية. وثروات معدنية، وبحرية، هذه القيم كلها لا بد من المحافظة عليها من الاختراق الخارجي أو الداخلي.

ب – الموقع الاستراتيجي: أي موقع استراتيجي يكون محل الأطماع الدولية؛ لذلك لا بد من معرفة التهديدات الخارجية والداخلية، ورسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة، وتوظيف الموقع الاستراتيجي بما يحقق مصالح، وأهداف اليمن العليا[33].

فالوطن اليمني يقع في موقع استراتيجي- وإن كان سبباً في الاطماع قديمًا وحديثًا- إلا أنه من الصعب السيطرة عليه وإن حصلت بعض السيطرة عليه فلن تدوم طويلًا. فلا بد إذن من تأمين هذا الحيز الجغرافي من الاحتلال، وصيانة المصالح الاستراتيجية على المستوى السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والاجتماعي، إضافة إلى تحديد المصالح الوطنية ومعرفة التهديدات، والتحديات، والفرص التي تتعلق بالمصالح الوطنية وحمايتها[34].

ج – العقيدة القتالية والسياسية الواحدة: وهي مستمدة من البعد التشريعي للإسلام الذي أساسه الكتاب والسنة، الذي يسعى لمعالم العدالة والخيرية للإنسانية، ونحن بحاجة إلى أن نرتقي إلى مستوى هذا الدين، ونرفع بذلك رأسًا مثلما ارتفع حملته، وحماته في القرون المفضلة.

د– الوحدة الوطنية: وحدة الوطن تعد المصلحة العليا إذا ما تمت وفقاً لأسس سليمة يملأها الحب والتعاون وميزانها العدالة، وروحها قيام الدين والدنيا والدولة، وقوة القانون، تحت أي مسمى ونستفيد من تجارب الدول التي سارت على نهج النظام الاتحادي، مثل تجربة الاتحاد الإماراتي، وهذه التجربة نجحت في الإمارات العربية المتحدة وحتى الولايات المتحدة على هذا النموذج.

إن المجتمعات التي تمتلك هوية، وحسًا مرجعيًا، ناجمين عن فهم مشترك لعاملي الزمان والمكان، وتمتلك ثقافة تستطيع من خلالها تحريك العناصر النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يمكنها أن تحقق انفتاحات استراتيجية متجددة باستمرار انطلاقًا من معطيات القوة، وقدرة الدولة على حسن استعمالها[35].

وهذه الركائز هي الأساس لمستويات الأمن القومي: أمن الفرد ضد أي أخطار تهدد حياته أو مستقبله، وأمن الوطن من الأخطار الخارجية والداخلية، والأمن القطري أو الجماعي، والأمن الإقليمي والدولي.

ثانياً: الأمن القومي اليمني وتحديات تحقيقه:

الأمن القومي اليمني جزء من الأمن العربي الذي يعني جمع الدول العربية كلها. فإذا كان الأمن القومي الشامل يتطلب قوة تحميه فتكمن هذه القوة في وحدة الأمة. بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة؛ لتفادي الحرب والقدرة على حماية تلك المصالح في حين فرضت عليها الحرب. وتتحدد علاقة الأمن القومي بالاستراتيجية القومية يشير إلى تعبئة وتجميع موارد المجتمع ويتضمن في أثناه عددًا من الاستراتيجيات السياسية، والعسكرية، والاقتصادية التي تسعى كلها وفي مجالها إلى تحقيق الأهداف القومية. ولن تتحقق هذه الأهداف عند انعدام الاستقرار الداخلي المراد تحقيقه ومن أهمها الحرية الاستقلال. فالحرية تعني بمعناها الشامل تحرر الإرادة السياسية، وتحقيق كرامة الوطن والمواطن، وترسيخ القيم الفاضلة من المقومات المعنوية الراسخة في الدين والدولة، وتراثها القومي، كأعراف حميدة، وثقافة، وطنية، وحضارية، وقدراتها الدفاعية، بما يضمن لها الوجود الفاعل والرقي والرفاه لتحقيق الحياة الطيبة للإنسان بما يحقق حقوقهم الاجتماعية وحاجياتهم الأساسية . وقد كرمه ربُّه على سائر خلقه، فعظمت لذلك حقوقه ، فجاءت شرائع السماء تؤكد تلك الحقوق، وكان آخرها شريعة الإسلام، ثم جاءت نظم الأرض تؤكد ذلك وتحرص عليه وكان أولاها وأزكاها القوانين، والنظم اليمنية النافذة[36].

وإذا رجعنا إلى التاريخ الممتد ثقافيًا وحضاريًا فقد تأسست الجمهورية العربية اليمنية 1962م، ثم جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية 1969م، مما هيأ فرصًا كبيرة، لتأسيس قوات مسلحة منظمة تمتلك عقيدة قتالية وطنية، يدعم ذلك وينفخ فيه زخم الروح الثورية لثورتي سبتمبر وأكتوبر ومبادئها الملهمة[37].

وثورة أكتوبر 1963م التي كانت فجر الرابع عشر من اكتوبر المجيد بعد ثورة سبتمبر 1962م، والتحم اليمنيون شمالًا وجنوبًا؛ لرسم أهداف الثورتين، واستمر الكفاح المسلح في الجنوب اليمني حتى طُرِدَ آخر جندي بريطاني في الثلاثين من نوفمبر 1967م، وقامت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية جنوبًا وقبلها قيام الجمهورية العربية اليمنية شمالًا، ثم رجع الصراع بين الدولتين وتلتها اتفاقية الوحدة الاندماجية

ونصت المادة الأولى من اتفاقية إعلان الجمهورية الموقع عليها في 1989/4/22م، على أن تقوم الوحدة اليمنية بتاريخ 1990/5/22م، بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية- شطري الوطن اليمني سابقًا- وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى (الجمهورية اليمنية) ويكون لها سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة[38]. وفي 22 مايو 1990م تم إعلان قيام الجمهورية اليمنية. ولعدم الاستفادة من كل إيجابي في النظامين، وضعت عقبات كبيرة في طريقها، حتى قيام حرب صيف 1994م والتي كانت ضربة للمشروع الوطني القومي العربي الحالم في الوحدة اليمنية؛ بعدها الانطلاق للاتحاد العربي وللأسف لم يقدر المنتصر طموحات وأحلام هذا الشعب.

لقد أصيب الأمن القومي اليمني بهزة عنيفة في عدة مسارات، منها:

1. حرب 13/ يناير 1986م، والتي ذهبت ضحيتها مقدرات بشرية ومادية كبيرة.

2- حرب صيف عام 1994. المسماة بحرب الردة والانفصال.

3- ثورة الشباب المسماة ب الربيع العربي،2011م.

4- انقلاب 2015م على الرئيس المنتخب المشير عبدربه منصور هادي والذي استلم السلطة من الزعيم علي عبدالله صالح .

5- التدخل العسكري للتحالف بحجة تحرير العاصمة صنعاء من المتمردين.

في فجر الخميس الموافق 26مارس 2015م أعلن انطلاق عاصفة الحزم ضد جماعة الحوثيين، و لا تزال الحرب ودخانها المتصاعد إلى يومنا هذا، دون الوصول إلى تحرير العاصمة صنعاء.

إن الفاعلين في دول التحالف العربي تارةً مع السلطة الشرعية، وتارةً ضدها، ذلك كله مكَّن لدولة قطر أن تؤثر التأثير نفسه، مع إيران بوصفها حليفًا استراتيجيًا للحوثيين، فقد جعلت إيران هذه الجماعة قوة عسكرية مهيمنة على معظم مناطق شمال الوطن وتلعب سلطنة عمان دور الوسيط منذ بداية الصراع لعلها تنجح لصنع السلام مجددًا، الذي لا يزال في نظر الكثير بعيد المنال لا سيما بعد نسف النسيج الاجتماعي وظهور الطائفية في شمال الوطن، وعدم الاستقرار في جنوبه؛ مما فاقم في زيادة سوء الأوضاع الاقتصادية، والإنسانية في اليمن. والجدير بالذكر لا بد أن نشير إلى تصريح لوزير الخارجية السعودي في يوم الثلاثاء 20/ فبراير 2024م أعلن ، استعداد بلاده للتوقيع على خارطة الطريق التي أعلنت عنها الأمم المتحدة في ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي بشأن الأزمة اليمنية. وقال بن فرحان: في مقابلة له" " أعتقد أننا وصلنا إلى نقطة اقتربنا فيها من استكمال خارطة الطريق

ونعتزم مواصلة السير على طريق السلام في اليمن"[39]. وخلاصة هذه الخارطة التي أعلنت عنها الأمم المتحدة عن توصل الأطراف اليمنية إلى تفاهمات للالتزام بوقف إطلاق النار يشمل عموم اليمن والانخراط في استعدادات لاستئناف عملية سياسية جامعة تحت رعاية الأمم المتحدة .

ويتضح مما سبق على الرغم من انطلاق عاصفة الحزم منذ تسع سنوات لم تحقق أهدافها التي تم الإعلان عنها ولكن تطورات الحرب على فلسطين المحتلة وتدمير غزة، وحرب المياه في البحر الأحمر والبحر العربي والبحر المتوسط لها تداعيات كبير وخطيرة على الأمن القومي اليمني، والخليجي ومهددات كبيرة للأمن القومي العربي، و واقع المنطقة الجيوبوليتيكي، وجملة من المعطيات التي ترجح ما يصح القول بضرورة التعاون الإقليمي على طريق

الوحدة العربية.

إن الأمن القومي اليمني– بعد البوابة الأساسية– للأمن القومي العربي يعني قدرة الدول العربية في مجموعها على حماية الثوابت والقيم من الأعداء داخليًا وخارجيًا. وقد فطن ذلك المشير عبدربه منصور لطلب النجدة من الجامعة العربية إلا أنه يبدو بإن الجامعة العربية بعيدة كل البعد عن فكرة الدفاع المشترك، والذي ينطلق أساساً من مبدأ الأمن الجامعي العربي إلا إنهم شاركوا الذئب في التفرد بالغنم القاصية وضياع الأمن القومي اليمني والعربي، في ظل صراعات، وحروب الوكالة في اليمن، وسوريا والعراق، وليبيا، والسودان، وغيرها من الدول.

وبناء على ما سبق، لا بد من تفعيل أثر كل من جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، إضافة إلى المنظمات الإقليمية، كمجلس التعاون العربي الخليجي، واتحاد المغرب العربي بوصفها سلطة تتخطى الحدود للمصلحة القومية والأمن القومي العربي[40].

تواجه جامعة الدول العربية تحديات غير مسبوقة في هذه المرحلة الصعبة المعقدة التي تمر بها الأمة العربية، حيث تستوجب إعادة النظر بشكل جذري لتأثيرها الريادي وبالأهداف المنوطة بها.

فالأمة العربية تتميز شعوبها بأنها تمتلك الشجاعة؛ لنيل حقوقها المشروعة، وفي مقدمتها أمنها القومي وإحياء ثقافة الوحدة والمواطنة. ويحتم عليها انتزاع حقوقها المستباحة من العدو الصهيوني، وفي مقدمتها حق الشعب العربي الفلسطيني

ومقدساته، وعدم الامتثال لجميع القرارات الدولية ذات الصلة؛ لتسريع حق تقرير المصير. فالمواطن العربي في أنحاء الوطن العربي كله، يتوق إلى أن يحقق الأمن لوطنه، وذاته ومستقبله بعيدًا عن الأزمات، ويحلم أن يرى الوطن العربي يجمعه الاتحاد، لا الشقاق، بإرادة واحدة، وعزم لا يلين، أمام تحديات الدول الكبرى، وحكمة ممزوجة بالمنعة، وقوة قادرة على الردع عند الاقتضاء.

ونخلص إلى القول بأهم تحديات تحقيق الأمن القومي اليمني:

1- عدم استقرار الدولة اليمنية وفقدان سيادتها، وتمزق وحدتها.

2- عدم استقرار كثير من الاقطار العربية منها العراق، وسوريا، وجمهورية السودان الشقيق، وليبيا، وتحديات الجوار المتعددة.

3- الثورات والثورات المضادة التي وجدت بسببها إيران الفرص متاحة، لنشر ثقافتها الطائفية بقوة السلاح.

4 حرب المياه التي تلوح في الأفق تطوراتها الكبيرة .

5- العدوان الصهيوني الأمريكي على فلسطين وتدمير غزة واستمرار احتلاله للأرض العربية الفلسطينية، ومقدساتها، والجولان السورية وغيرها من المهددات هذا كله لصالح الأمن القومي الإسرائيلي، ومن سار في فلكها.

6 – عدم تحقيق أهداف التحالف العربي في تحرير العاصمة صنعاء.

7 – ضعف الأجهزة الأمنية ويكمن هذا الضعف في تعدد مصادر القرار.

8 – هناك فجوة كبيرة بين الجماهير وقياداتها والتي تبخرت طموحاتها الكبيرة ، حتى لم يعد يطمح هذا الشعب إلا في الحد الأدنى من العيش الكريم ، بعد تداعيات انهيار العملة، والمنظومة الأمنية لعم وحدة القرار غالباً.

9 – ضعف البعد التشريعي والقانوني في جوانب عدة منها ما يلي:

أ- القوانين المنظمة للحقوق والحريات العامة في الدولة.

ب – القوانين لأمن الدولة وما يتعلق بها من صيانة السيادة والاستقلال، والتفعيل العقابي لجرائم الخيانة العظمى للدولة، والجرائم السياسية، والجرائم الاقتصادية. وإجراءات مرنة وسريعة في هذا الجانب كي لا يترك الحبل على الغارب.

ج – القوانين المنظمة للاستثمار.

د– القوانين المنظمة استغلال الثروات النفطية، والغازية، والمعدنية، والسمكية ومنع العبث بكل هذه المقدرات للثروات في الدولة.

هـ – القوانين المنظمة لمنافذ الدولة. البحرية، والبرية، والجوية، ومطارات الدولة.

ز – القوانين المنظمة للمعاهدات الدولية فيما يخص أمن الدولة الخاص بالمعاهدات الجغرافية للدولة.

ح – القوانين الخاصة بمكافحة الجرائم العابرة للحدود، كالمخدرات، وإرهاب الدولة، وبحقوق الإنسان.

ط. القوانين المنظمة لاستغلال الثروات الاقتصادية والموارد المتاحة.

ك – القوانين المنظمة للإعلام.

وهنا ملحظ بإن البعد القانوني والتشريعي يتطلب دراسة مستوفاه في إنفاذ القوانين المنصوص عليها في اليمن كلاً في مجاله كون هذا البعد واسعاً ينطوي عليه استقرار الدولة السياسي وحيزها الجغرافي، والاقتصادي" ومحورها حماية الاستثمار والحفاظ على العملة من الانهيار، والاجتماعي" ونعني أمن المجتمع بعيد عن الطائفية، والطبقية" ،وصيانة كرامة المواطن، وعدم تهديده والحفاظ على ممتلكات الدولة وراس مالها بشكل عام، بما يدعم اقتصادها ويجعل اقتصادها قوياُ وعلى قدر من الاكتفاء الذاتي، والعدالة في توزيع الثروة والسلطة، وتشريعات تحافظ على هذا كله، هو السياج المنيع لسيادة الدولة واستقرارها على مختلف الجوانب.

خاتمة

تم بحمد الله التعريف بالأمن القومي، والتطرق لعناصره وخائصه، والثوابت التي لا يمكن تجاوزها؛ لإرساء السيادة والاستقلال بين المجتمعات الدولية، وقد توصل الباحث لعدة نتائج وتوصيات، منها:

1– وجود انتهاكات خطيرة للأمن القومي اليمني.

2– وجود ضعف لأجهزة الدولة، وفجوة كبيرة بين السلطة والشعب.

3– وجود ضعف في البعد التشريعي لصيانة الأمن القومي اليمني.

وفي ختام بحثي هذه الدراسة أوصي بأن تقدم مصلحة تأمين الأمن القومي اليمني والعربي على مصلحة تأمين الذات؛ لكي يتم تحقيق الأمن القومي الشامل، وقوى الدولة الشاملة، وتفعيل أبعاده الأساسية منها البعد التشريعي لصيانة أمن الدولة من التحديات الداخلية، والخارجية؛ لتعود ثقة الشعب، وصون كرامته، والعيش الكريم.

الهوامش:

(1) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبدالله علي الكبير، القاهرة، دار المعارف،" د. ت" ص 140.

(2) سورة قريش الآية 4.

(3) سورة إبراهيم 35.

(4) سورة النحل الآية 112.

(5) د. عمر قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم الأمن القومي، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1997م، ص 163

(6) صموئيل هنتنغتون ، صدام الحضارات، ترجمة محمود محمد خلف وعبيد أبو شهيوة، الدار الجماهيرية الليبية، 1999م. ص89.

(7) البروفسور. أمين هويدي أزمة الأمن القومي العربي، دار الشروق، ط1، القاهرة. 1991م، ص12.

(8) د. محمد نصر مهما، مدخل إلى الأمن القومي العربي المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1996م،ص11.

(9) روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970م، ص 105.

(10) د. علي الدين هلال، تحديات الأمن القومي في العقد القادم، منتدى الفكر،1986م، ص18.

(11) د. سعيد غنيم، الأصابع على الزناد– استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ط1 مصر،2021م، ص16.

(12) د. ميلود عامر الحاج، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية ، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2016م، ص 19– 20.

(13) أ. د. عبدالقادر فهمي الفكر السياسي الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ط1، 2009م ، ص 226.

(14) العميد الدكتور. ركن/ مبارك علوي لزنم، إدارة الأزمات الأمنية في ظل المتغيرات الدولية، مركز القلم للطباعة والترجمة ، الشحر، حضرموت، 2022م، ص19.

(15) طه نوري ياسين الشكرجي، الحرب الأمريكية على العراق، دار العربية للعلوم، العراق 2004م، ص151.

(16) حسنين المحمدي ، الإرهاب النووي لغة الدمار، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.، 2007م، ص 114.

(17) إسماعيل صبري مقلد الاستراتيجية السياسية الدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت 1964م، ص200.

(18) زايد عبيدالله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الرواد، طرابلس،3003م، ص163.

(19) د. محمود محمد خليل، الأمن في الإسلام، القاهرة، 2000م، ص 27– 28.

(20) د. هيثم الكيالي، مفهوم الأمن القومي العربي ، القاهرة، 1996م، ص71– 72.

(21) د. حميدي العبدالله، مؤسسة القمة العربية وأزمة النظام العربي الرسمي والصراع العربي– الإسرائيلي دار ابن كثير، دمشق، 2010، ص 100.

(22) د. علي عباس مراد، الأمن القومي والأمن العربي مقاربات نظرية، دار الروافد الثقافية، بيروت، 2016م، ص42.

(23) د. أمين هويدي، أزمة الأمن القومي العربي، لمن تقرع الأجراس ،دار الشروق، بيروت، 1991م، ص29.

(24) د. غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي ، دار المجدلاوي ، عمّان، الأردن، 1993، ص4 .

(25) العميد الدكتور. ركن / مبارك علوي لزنم، إدارة الجودة الشاملة واستراتيجية المنظومة الأمنية، مركز القلم للطباعة والترجمة، الشحر، 2023، ص 144.

(26) د. جريفت تيلور، الجغرافية في القرن العشرين، ترجمة محمد أبو الليل، القاهرة، 1975م، ج2، ص355.

(27) كيلين هو: يوهان رودولف كيلين، من مواليد 1864 م السويد، توفى 1922م ، كان استاذاً جامعياً وجغرافياً وسياسيا صاغ مصطلح الجغرافيا السياسية.

(28) د. صباح محمود محمد، الأمن الإسلامي " دراسة في التحديات الجيوبولتيكية" ، مركز الدراسات والبحوث اليمني. ص 75.

(29) د. إسماعيل صبري مقلد، أصول العلاقات الدولية إطار عام، جامعة أسيوط، 2007م، ص 114

(30) د. محمد المشهداني، الأحلاف الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي ، رسالة دكتوراه ، 1989م، جامعة بغداد. ص110.

(31) د. مدحت أيوب، التبعية والأمن القومي العربي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، بيروت، 1985م، ص50.

(32) د. محمد محمود خليل، الأمن في الإسلام، مرجع سابق، ص27.

(33) د. صباح محمود محمد، الأمن الإسلامي، مرجع سابق، ص 104.

(34) هاري آر. ياغر. الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، ترجمة راجح محرز علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2011م، ص205.

(35) أ. د. أحمد داود أوغلوا العمق الاستراتيجي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010م، ص43 .

(36) بروفسور. علي حسن الشرفي، دراسات وبحوث في حقوق الإنسان، ص12،أوان للخدمات الإعلامية وطباعة ونشر،2010م، صنعاء

(37) د. عبدالله الجعيدي، مستقبل الوضع الأمني والعسكري في اليمن، ورشة عمل في المكلا ، حضرموت 24 مايو 2022م، ص 1.

(38) عميد ركن د. مبارك علوي لزنم، القانون الدولي العام وعالمية الإسلام، الدار اليمنية للكتب والتراث، القاهرة، ط2، 2022م، ص 83،

(39) فيصل بن فرحان، وزير الخارجية السعودي، في مقابلة له على قناة " فرانس 24" الثلاثاء 20 فبراير سعت 1:19، مساء.

(40) د. بهجت قرني وآخرين، التنمية العربية الإنسانية في القرن

الواحد والعشرين ، 2014 بيروت، ص368

المصادر والمراجع:

- **القرآن الكريم.**

1- ابن منظور، لسان العرب، تحقيق عبدالله علي الكبير، القاهرة، دار المعارف.

2 - عمر قدور، شكل الدولة وأثره في تنظيم الأمن القومي ، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 1997م.

3- صموئيل هنتنغتون ، صدام الحضارات، ترجمة محمود محمد خلف وعبيد أبو شهيوة، الدار الجماهيرية الليبية، 1999م.

4- أمين هويدي أزمة الأمن القومي العربي، دار الشروق، ط1، القاهرة. 1991م.

5- محمد نصر مهما، مدخل إلى الأمن القومي العربي المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1996م.

6 - روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة يوسف شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970م .

7- علي الدين هلال، تحديات الأمن القومي في العقد القادم، منتدى الفكر،1986م.

8- سعيد غنيم، الأصابع على الزناد- استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ط1 مصر،2021م.

9- ميلود عامر الحاج، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية ، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2016م.

10- عبدالقادر فهمي الفكر السياسي الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ط1، 2009م.

11- مبارك علوي لزنم، إدارة الإزمات الأمنية في ظل المتغيرات الدولية ، مركز القلم للطباعة والترجمة ، الشحر، حضرموت، 2020م.

12- طه نوري ياسين الشكرجي، الحرب الأمريكية على العراق، دار العربية للعلوم، العراق 2004م، .

13- حسنين المحمدي ، الإرهاب النووي لغة الدمار، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.، 2007م، ص 114.

14- إسماعيل صبري مقلد الاستراتيجية السياسية الدولية، منشورات ذات السلاسل، الكويت 1964م، ص200.

15- زايد عبيدالله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، دار الرواد، طرابلس،3003م، ص163.

16- محمود محمد خليل، الأمن في الإسلام، القاهرة، 2000م.

17- هيثم الكيالي، مفهوم الأمن القومي العربي ، القاهرة، 1996م.

18- حميدي العبدالله، مؤسسة القمة العربية وأزمة النظام العربي الرسمي والصراع العربي- الإسرائيلي دار ابن كثير، دمشق، 2010م.

19- علي عباس مراد، الأمن القومي والأمن العربي مقاربات نظرية، دار الروافد الثقافية ناشرون، بيروت، 2016م.

20-غازي صالح نهار، الأمن القومي العربي، دار المجدلاوي، عمّان، الاردن،1993م.

21- مبارك علوي لزنم، إدارة الجودة الشاملة واستراتيجية المنظومة الأمنية، مركز القلم للطباعة والترجمة، الشحر،2023م .

22- جريفت تيلور، الجغرافية في القرن العشرين، ترجمة محمد أبو الليل، القاهرة، 1975م .

23- صباح محمود محمد، الأمن الإسلامي " دراسة في التحديات الجيوبولتيكية" ، مركز الدراسات والبحوث اليمني. ص 75.

24- محمد المشهداني، الأحلاف الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي ، رسالة دكتوراه ، 1989م، جامعة بغداد.

25 - مدحت أيوب، التبعية والأمن القومي العربي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، بيروت، 1985م .

26- هاري آر. ياغر. الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، ترجمة راجح محرز علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، 2011م، ص205.

27- أحمد داود أوغلوا العمق الاستراتيجي، العمق الاستراتيجي، الجزيرة للدراسات، 2010م.

28- علي حسن الشرفي، دراسات وبحوث في حقوق الإنسان، أو ان للخدمات الإعلامية للطباعة والنشر،2010م، صنعاء

29- عبدالله الجعيدي، مستقبل الوضع الأمني والعسكري في اليمن، ورشة عمل في المكلا ، حضرموت 24 مايو 2022م.

30- مبارك علوي لزنم، القانون الدولي العام وعالمية الإسلام، الدار اليمنية للكتب والتراث، القاهرة، ط2، 2022م.

31- فيصل بن فرحان، وزير الخارجية السعودي، في مقابلة له على قناة " فرانس 24" الثلاثاء 20 فبراير سعت 1:19، مساء.

32- بهجت قرني وآخرين، التنمية العربية الإنسانية في القرن الواحد والعشرين، بيروت، 2014م.

Yemeni National Security and Challenges of Achievement

Mubarak Muhammad Laznem

Abstract

This research deals with the concept of national security, and a number of theoretical elements used to establish a general framework for Arab and Yemeni national security as an important axis for state sovereignty and independence. The national security is also considered the basis for survival at the national, regional, and international level especially in light of the challenges and accelerating developments. Thus, the research addresses the most important fields, which lead to achieving it, and the international threats and challenges to Arab and Yemeni national security. The research concludes with many essential results among which is the presence of serious violations to Arab and Yemeni national security. Moreover, the research recommends the need for Arab and national unity of determination to restore Arab and Yemeni national security.

Key Words: National security, Challenges, threats.